

## الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الصعوبات التي تواجهها

## The development role of small and medium –sized enterprises in light of difficulties they face

ط د عدمان فائزة

جامعة الجزائر3

admame.faiza@univ-alger3.dz

د بوعريوة الربيع

جامعة بومرداس

r.bouarioua@univ-boumerdes.dz

## ملخص:

أدركت الجزائر أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها الفعال في تحقيق التنمية في مختلف النواحي ، و ذلك نظرا للخصائص التي تتميز بها هذه المؤسسات، و من هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة بهدف تسليط الضوء على الدور التنموي لها بالرغم مما تواجهه من صعوبات و تحديات أثرت سلبا على استقرارها و إستمراريتها، و ذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تؤدي دورا محوريا في عملية التنمية ، سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي و السياسي أو حتى البيئي و الاجتماعي، و هو الأمر الذي يحتم على السلطات التركيز على هذا النوع من المؤسسات من خلال دعمه.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات صغيرة و متوسطة ، عراقيل ، تحديات ، تنمية.

## Abstract:

Algeria recognized the importance of small and medium-sized enterprises and their effective role in achieving development in various areas, due to the characteristics of these institutions and from this point of view this study came with the aim to highlighting the developmental role of them, despite the difficulties and challenges that negatively affected their stability and continuity, bases on descriptive analytical approach ,and we have reached through this study that small and medium-sized enterprises play a pivotal role in the development process, whether on the economic, social, cultural, political, or even environmental and social levels, which is what requires the authorities to focus On this type of institution by supporting them.

**Key words:** SMEs, Obstacles, Challenges, Development.

## مقدمة

أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و في ظل انخفاض أسعار النفط تمثل احد الركائز الأساسية لعملية التنمية في الجزائر وأخذت حيزا معتبرا من جملة الإصلاحات التي باشرتها الحكومة للنهوض باقتصاد البلد، وهذا راجع للنتائج الايجابية التي حققتها هذه المؤسسات في اقتصاديات مختلف الدول سواء النامية أو المتقدمة والتي ترجع أساسا إلى جملة الخصائص التي تميزها عن باقي المؤسسات.

و بالتمعن في خصائصها يمكن الإقرار بحتمية التوجه لهذا النوع من المؤسسات في عملية الاستثمار لتحقيق التنمية شاملة بمختلف جوانبها و هذا لقدرتها على المنافسة و التكيف مع مختلف الظروف.

## الإشكالية

إنطلاقا مما سبق تتمحور الإشكالية الرئيسية لموضوع البحث فيما يلي : ما هو الدور التنموي الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات الصغيرة و

المتوسطة في ظل ما تواجهه هذه المؤسسات من مشاكل و تحديات؟

## أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من الاعتبارات التالية:

- الدور الذي تلعبه التنمية بمختلف جوانبها في تحقيق الاستقرار.
- الدور الاستراتيجي الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الارتقاء باقتصاديات مختلف الدول سواء كانت متقدمة أو نامية.
- ازدياد اهتمام الدولة الجزائرية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، هذا الاهتمام الذي تجسد في توفير مختلف الآليات و الهياكل الداعمة لهذه المؤسسات و البرامج المختلفة لتأهيلها.

## هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور التنموي الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل انخفاض أسعار النفط.

## منهجية الدراسة

لقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في معالجة إشكالية الموضوع من خلال تغطية المحورين التاليين:

المحور الأول : تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المحور الثاني : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية.

## المحور الأول : تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حجر الزاوية لعملية الإقلاع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات و عملية التنمية ، وعلى اعتبار أهميتها سنحاول من خلال هذا المحور تشخيص واقعها من خلال التطرق إلى ماهيتها خصائصها معوقاتا و أهم التحديات التي تواجهها.

**أولا : التعريف الرسمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر كرهان للتنمية المتوازنة والشاملة للالتحاق بركب الدول المتقدمة، ومن أجل الانسجام مع المعطيات الجديدة وخاصة بعد انضمام الجزائر إلى المشروع الأورو متوسطي وكذلك توقيعها على الميثاق العالمي حول المشروعات الصغيرة و المتوسطة في جوان 2000 ومحاولات الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة OMC وجدت الجزائر نفسها مجبرة على الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث قامت بإصدار القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المصغرة و المتوسطة، والذي كان يهدف إلى تحديد تعريف ومعايير محددة لهذا النوع من المؤسسات، إضافة إلى تحديد تدابير مساعدتها و ترقيتها غير انه بسبب الواقع الاقتصادي الحالي (التقلب في أسعار صرف الدينار الجزائري، التضخم، نشاط البنوك و المؤسسات المالية، إلزامية التنوع الاقتصادي في ظل انخفاض أسعار النفط)، إضافة إلى ترسخ الفكر المقاولاتي في المجتمع الجزائري تمت مراجعة هذا القانون ليتم إصدار القانون رقم 17-02 القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المصغرة و المتوسطة المعدل و المتمم للقانون 01-18 والذي عرف هذا الصنف من المؤسسات كما يلي<sup>1</sup>: تعرف المؤسسة الصغيرة و المصغرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات :**

- تشغل من واحد ( 1 ) إلى ( 250 ) شخص.
  - لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 ملايين دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري. -تستوفي معيار الاستقلالية و الذي مفاده بأن لا يكون أكثر من نسبة 25 % من رأس مال المؤسسة مملوك المؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- ويمكن تلخيص تعريف ومعايير تصنيف المؤسسات الصغيرة و المصغرة و المتوسطة في الجزائر حسب القانون 17-02 في الجدول التالي:

## جدول رقم 1 :معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

معايير التصنيف	عدد العمال	رقم الأعمال ( د ج )	مجموع الميزانية ( د ج )
المؤسسات المصغرة	اقل من 10	اقل من 40 مليون	اقل من 20 مليون
المؤسسات الصغيرة	من 10 إلى 49	اقل من 400 مليون	اقل من 200 مليون
المؤسسات المتوسطة	من 50 إلى 250	من 400 مليون إلى 4 مليار	من 200 مليون إلى 1 مليار

**المصدر:** بالاعتماد على: المادة الثامنة والتاسعة والعاشر من القانون رقم: 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 و المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المصغرة و المتوسطة"، الجريدة الرسمية، العدد 02 11 جانفي 2017 ، ص: 6 .

فالجدد في هذا التعريف الذي يتضمنه هذا القانون يتمثل أساسا في إعادة تقييم رقم الأعمال وحصيلة الميزانية السنوية بالإضافة إلى إعادة تحديد وتوضيح مهام هيكل دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

## ثانيا :خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- إن المتتبع للإحداث الاقتصادية في الآونة الأخيرة و خاصة مع تعمق آثار انهيار أسعار النفط على الدول النامية المنتجة له يلاحظ ازدياد اهتمام حكومات هذه الدول بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و هذا الاهتمام لم يكن من فراغ و إنما يرجع لمجموعة من الخصائص التي يتميز بها هذا النوع من المؤسسات و التي نجيزها فيما يلي<sup>2</sup> :
- 1-سهولة التأسيس :تتميز هذه المؤسسات بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها وبالتالي محدودية القروض اللازمة والمخاطر المنطوية عليها، مما يساعد على سهولة تأسيسها وتشغيلها.
  - 2- الملكية و الاستقلالية :ففي معظم الأحيان يكون ملاك رأس مال هذه المؤسسات هم المسيرين لها.
  - 3-المرونة العالية :حيث أن بساطة الهيكل التنظيمي وترايط مفردات العمل وعدم وجود آليات بيروقراطية رسمية جامدة تحكم عملية إتخاذ القرار تجعل عملية إتخاذ التغيير نحو الأحسن والأفضل تجري بطريقة أسرع، وتمكن هذه الخصائص المؤسسة من التكيف السريع والمرن مع الأحداث والمفاجئات التي تنشأ في بيئة تتميز بالتنافسية.
  - 4-أداة للتدريب الذاتي :تعتبر هذه المؤسسات مراكز تدريب ذاتية لأصحابها والعاملين فيها بالنظر لممارستهم أعمالهم باستمرار وسط عمليات الإنتاج وتحملهم المسؤوليات التقنية والتسويقية والمالية مما يحقق اكتسابهم المزيد من المعلومات والمعرفة والخبرات<sup>3</sup>.
  - 5-امتصاص البطالة :حيث تعتبر وسيلة من وسائل خلق العمالة باعتبارها تعتمد على الكثافة العمالية في الإنتاج أكثر مما تعتمد على الكثافة الرأسمالية .
  - 6-تحقق الأمان الوظيفي :إن الدولة لا تقوم بتعيين المتخرجون من الجامعة إلا نادرا، وبالتالي فإن المشكلة التي تواجه آلاف بل ملايين المتخرجين الآن هي إيجاد منصب عمل، وعلى هذا فإن الفرد عندما يفكر وهو طالب في مشروع صغير، فهو بهذا يحل أهم مشكلة في حياته وهي الحصول على فرصة وظيفية متميزة، وبالطبع إذا توافرت هذه الفكرة يكون قد حقق الأمان الوظيفي لنفسه ولغيره فيما بعد .
  - 7-نقص التكاليف الضرورية للتدريب و التكوين : تتميز هذه المؤسسات بعدم حاجتها الكبيرة للتدريب و التكوين و هذا نتيجة اعتمادها على أسلوب التدريب أثناء العمل بالإضافة إلى عدم استخدامها لتقنيات إنتاج معقدة.
  - 8-توفير خدمات للصناعات الكبيرة: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستجيب لطلبات الصناعات الكبيرة بتوفير مستلزمات معينة (المنتجات محددة، أيدي عاملة) حيث تتم هذه العملية عن طريق ما يعرف بالتعاقد من الباطن .
  - 9-انخفاض احتياجاتها من الطاقة و البنية الأساسية مقارنة مع المؤسسات الكبيرة .
  - 10-تنشط في المجالات الأقل مخاطرة .
  - 11-سهولة الدخول و الخروج من السوق : و هذا بسبب قلة نسبة أصولها الثابتة إلى مجموع ممتلكاتها و أصولها فضلا عن زيادة نسبة رأسمالها إلى مجموع خصومها أي قلة ديونها.
  - 12-ترقية روح المبادرة الفردية و الجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل و كذا إحياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها كالصناعات التقليدية .
  - 13-تعديل الميزان التجاري حيث غالبا ما تقوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمساهمة فعالة في عملية إحلال و تعويض للمنتجات المستوردة بتصنيعها محليا هذا من جهة ، و من جهة أخرى فهي تساهم في تصدير العديد من المنتجات المحلية إلى الأسواق الدولية و هي بذلك تساهم في إعداد تركيب الميزان التجاري في البلد الذي تمارس فيه نشاطها .

- 14- إحداث التوازن بين المناطق حيث تعمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على إحداث نوع من العدالة في التنمية الإقليمية إذ أنها تنتشر في العديد من الأقاليم مما يساعد على تنمية تلك الأقاليم و استقرار السكان فيها .
- 15- ارتفاع معدلات إنشائها واختفائها : تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسهولة إنشائها وتأسيسها من جهة وارتفاع معدلات فشلها واختفائها خاصة في السنوات الأولى لانطلاقها من جهة أخرى.

### ثالثا : الصعوبات و العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

تؤثر في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مشاكل عديدة، منها ما هو خارج عن إرادة المؤسسة وإدارتها بسبب ارتباطها بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها الدول أي مشاكل يصعب حلها أو تغييرها من طرف إدارة المؤسسة بل يجب التأقلم معها ، و هناك مشاكل أخرى داخلية ترتبط أساسا بنشاط وعمل المؤسسة، ويمكن حصر أهم المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيما يلي:

1- مشاكل مالية و التي تنقسم إلى المشاكل التالية:

1-1 التمويل: من بين المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل من البنوك نجد ارتفاع أسعار الفائدة على القروض، قصر فترة سداد القروض، نقص في المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة كالإعفاءات، ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض رغم أن الأصل في القروض خاضع للإشهار، عدم تخصيص بنك لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دون غيرها، اشتراط ضمانات عقارية أو عينية على القروض قد لا تكون في متناول جميع المستثمرين. الاعتذارات الدائمة بالمشاكل و الصعوبات التي تعرفها البنوك العمومية عند إعادة تمويل خزينتها لدى البنك المركزي<sup>4</sup> ، غياب ثقافة البورصة فبالرغم من إنشاء سوق مالي مخصص لهذا النوع من المؤسسات سنة 2012 غير انه دخلت مؤسسة واحدة فقط هذا السوق.

1-2 صعوبات ومشاكل جمركية : يتصف تعامل مصالح الجمارك مع المستثمرين بالبطء والتعقيد مما يجعل الكثير من السلع المستوردة من الخارج حبيسة الموانئ والحاويات لمدة طويلة مما ينعكس سلبا على دورة الاستغلال لهذه المؤسسات ، كما أن الاجراءات المتخذة من طرف الإدارة الجمركية لم تتكيف مع القوانين و الآليات الجمركية الدولية، ضف إلى هذا ارتفاع الرسوم الجمركية التي تؤدي إلى رفع تكلفة المنتج.

1-3 الضرائب و التأمينات من الملاحظ أن الجباية و الأعباء الاجتماعية معيقة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رغم اجراءات التخفيف المنتهجة، و تظهر هذه العوائق على مستوى فرض ضريبة إضافية خاصة على الإنتاج الوطني، اشتراكات أرباب العمل فيما يخص الضمان الاجتماعي للأجراء و غير الأجراء مرتفعة تثقل كاهل هذه المؤسسات<sup>5</sup> ، نسب الضرائب و الرسوم المقتطعة على أنشطة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال دورة الاستغلال تؤدي إلى ارتفاع الضغط الجبايي الذي كان من نتائجه توقف العديد من المؤسسات، جهل المسيرين لهذه المؤسسات بأسس الإدارة المالية و المحاسبية يؤدي بهم إلى عدم تحقيق وفورات ضريبية إضافة إلى اللجوء إلى نظام الدفع الجزائي الذي يضر بالمؤسسة.

2- العوائق المرتبطة بالعتقار الصناعي يعد الحصول على العتقار المناسب احد أهم المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهذا بسبب صعوبة الحصول على عقد الملكية أو الإيجار بالرغم من أهميته للحصول على التراخيص الأخرى كالقروض البنكي و الامتيازات الأخرى بسبب عدم تحرر سوق العتقار بشكل يحفز على الاستثمار لحد الآن، و لغياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي و

تسيير المساحات الصناعية<sup>6</sup>، التمييز بين القطاع العام والخاص في مجال تملك أو كراء العقارات حيث تبقى الأولوية دائما للقطاع العام و هذا ما يتناقض مع النصوص التشريعية، اغلبية العقارات الاستثمارية غير مستعملة فهي تبقى حكر لمؤسسات عمومية مفلسة أو ملاك خواص يحتفظون بها من اجل المضاربة، عدم وجود سعر محدد للمتر المربع الواحد أو سعر مدعم خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتشجيعها للحصول على عقار<sup>7</sup>، التوزيع غير العادل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين المناطق الحضرية والنائية يصعب من عملية الحصول على عقار لإقامة المشروع لما تتميز به المناطق الحضرية من كثافة سكانية كبيرة تقلل من مساحة الأراضي الصناعية.

3- **مشاكل التمويل**: يعد التمويل أساس دورة الاستغلال في المؤسسة غير ان تزود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باحتياجاتها من المواد الأولية ومستلزمات العملية الإنتاجية يعد مشكلة حقيقية. حيث بقيت تعاني من مشاكل ندرة ونقص التمويل وذلك بسبب اهتمام المستوردين بالسلع الاستهلاكية الجاهزة أكثر من المستلزمات الإنتاجية. بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار نتيجة لمشاكل الصرف والانعكاسات السلبية لسياسة تخفيض العملة... الخ، الأمر الذي دفع بأصحاب هذه الصناعات إلى شرائها بأسعار مرتفعة أو استخدام مواد خام أقل جودة مما يؤثر على جودة السلع المنتجة وهو ما يضعف قدرتها التنافسية.

4- **صعوبة الاجراءات الإدارية والتنفيذية**: يتميز المحيط الإداري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ببعض العوائق على الرغم من إصدار القوانين الخاصة بتشجيع الاستثمار وحمايته والسعي لتعديلها بما يتلاءم مع رغبات المستثمرين، وتقلص المزايا والتسهيلات، وإنشاء الإطار المؤسسي، إلا أن ذلك لم يواكبه تحسين أداء الإدارة الجزائرية، وما ينقص حاليا هو تجسيد هذه القوانين لكي تساهم فعليا في تطوير ذلك النوع من المؤسسات فالإشكال يبقى قائما في الجانب البشري على مستوى مراكز ومواقع التنفيذ، نتيجة التركيبة المعقدة والذهنية الجامدة التي لا تتماشى مع التطورات والمستجدات الحاصلة. وما يميز الإدارة الجزائرية هو البيروقراطية والروتين والتعقيد في الاجراءات وأنجاز المعاملات وانعدام الحيوية، وغياب الشفافية، إلى جانب تفشي المحسوبية الرشوة في أوساطها، هذه العوامل كلها ساهمت في زيادة تكلفة الاستثمار، وإضاعة الوقت وفشل العديد من المشاريع.

5- **صعوبات تسويقية** تتمثل الصعوبات التسويقية فيما يلي:

- مشكلة تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية لدافع عاطفية قائمة على ارتباطه بالسلع المستوردة لفترة زمنية طويلة.
- صعوبات التدفق الفوضوي للسلع المستوردة وعدم حماية المنتج الوطني.
- مشكلة عدم اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدراسة السوق المتوقع لتصريف سلعهم و خدماتهم، وعدم الاهتمام بإجراء دراسات التنبؤ لحجم الطلب على منتجات المؤسسة.
- مشكلة نقص الكفاءات التسويقية ونقص القوى البيعية عموما.
- عدم القدرة على القيام بعمليات الدعاية والإعلان الكافية لمنتجات هذه المؤسسات في الخارج نتيجة ارتفاع تكاليف تلك العمليات.
- تشابه منتجات هاته المؤسسات من الناحية القطاعية وتمركزها في مجالات معينة دون أخذ الطاقة الاستيعابية للسوق المحلية والإقليمية في الاعتبار مما يخلق درجة عالية من المنافسة الضارة فيما بينها.
- نقص الوعي التسويقي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاكتفاء بالخبرة والجهد الشخصي في إدارة النشاط التسويقي.
- انخفاض المدخول الشهري للمستهلك الجزائري يدفع بجهة المؤسسات الى بيع منتجاتها بسعر منخفض لا يتلائم مع تكاليف إنتاجها.
- صعوبة شراء التوكيلات التجارية الدولية.

6- **المشاكل والمعوقات المتعلقة بالعمالة المدربة**: تفتقر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الإطارات الفنية، وصعوبة في اجتذاب

أصحاب الخبرات والمهارات وذلك بسبب ارتفاع أجور هذا النوع من العمالة وتفضيلها العمل في المؤسسات الكبيرة حيث الأجور العالية والمزايا المثلى والفرص الكبيرة للترقية ، وأيضاً ضعف التوجه نحو تحديث وتجديد الخبرات والمهارات داخل المؤسسة وعدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية في هذه المؤسسات بالإضافة إلى محدودية مجالات التدريب.

7- **مشكل البنى التحتية:** على الرغم من كل الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية في توفير البنى التحتية من طرقات وعلى رأسها الطريق السيار شرق غرب ، و السكك الحديدية و تزويد العديد من المناطق بشبكة الكهرباء و الماء و الغاز و حتى الهاتف غير أن العديد من المناطق في الريف و الصحراء لازالت تشكو من انعدام البنى التحتية و هو ما يشكل عائق للاستثمار في تلك المناطق.

8- **مشكل نقص المعلومات الاقتصادية:** إن الغياب الملحوظ لمكاتب الدراسات والتوجيه الاقتصادي وعدم القدرة على تنظيم مصادر للإعلام و هيكلتها ونقص المعلومات فيما يخص المحيط الخارجي والافتقار إلى إستراتيجية وطنية منظمة و متخصصة في البحث والإعلام الاقتصادي. أدى إلى خلق مشكل نقص المعلومات عن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وهذا رغم أهمية هذا القطاع واقتحامه عدة ميادين<sup>8</sup>.

9- **صعوبة الحصول على التكنولوجيا:** وذلك لقلة مواردها المالية من جهة وضعف تأهيل مستخدميها من جهة أخرى. وهو ما يجعل حصولها على التكنولوجيا امراً صعب المنال، حتى أن ما يتوافر لديها من معارف تقنية معرض للتجاوز بفعل الابتكارات و الاختراعات الجديدة<sup>9</sup>.

#### رابعا: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

بالإضافة الى المشاكل و العراقيل التي تواجه نشاط و تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نجدها أيضا في مواجهة مجموعة من التحديات يمكن تلخيصها فيما يلي<sup>10</sup> :

1- **عالمية التجارة** سعت دول العالم إلى توسيع دائرة التجارة الدولية وجعلها عالمية وذلك من خلال إنشاء الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفية الجمركية والتي حلت محلها منظمة التجارة العالمية سنة 1995 والتي تسعى إلى خلق وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في التوظيف الكامل لموارد العالم وزيادة الإنتاج المتواصل، والاتجار في السلع والخدمات مما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل لتلك الموارد مع الحفاظ على البيئة و حمايتها ودعم الوسائل الكفيلة لتحقيق ذلك وبالتالي زيادة نطاق التجارة العالمية و هو الأمر الذي يضر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توسيع دائرة المنافسة ومن التأثيرات منظمة التجارة العالمية على الدول النامية بما فيها الجزائر من جراء انضمامها إلى عضوية نجد أن هناك تزايد في حدة المنافسة الدولية نتيجة الالتزام بقواعد فتح الأسواق ومن ثمة اختفاء الكثير من المؤسسات نتيجة لعدم قدرتها على مواجهة المنافسة الدولية.

2- **عالمية الاتصال** لقد أدى التقدم الفني في مجال الاتصالات والمواصلات إلى طي المسافات هذا ما جعل العالم قرية صغيرة تلاشت فيها المسافات الجغرافية والحضارية، وأصبحت الشركات والمؤسسات تعمل في بيئة عالمية شديدة التنافس، فالمنتج الذي يظهر في دولة ما نجده وفي نفس اللحظة يطرح في جميع أسواق دول العالم سواء من خلال الفضائيات والأقمار الصناعية، أو من خلال شبكات الانترنت وهذا ما يلزم على المؤسسات المتوسطة والصغيرة تملك تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتطوير التطبيقات لحسين أداؤها... الخ.

3- **ثورة المعلومات والتكنولوجيا:** يتميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوجود ما يطلق عليه باسم الثورة الصناعية الثالثة، والتي تمثل ثورة علمية في المعلومات والاتصالات ، و التكنولوجيا كثيفة المعرفة ، وعليه فقد أصبحت ثورة المعلومات والتكنولوجيا تمثل الأساس المادي للنظام الاقتصادي الجديد حيث انها أصبحت تلعب دورا محوريا في تشكيله ومحرك التغيير في جميع أجزائه والدلالة التي تعكسها مخرجات ثورة

المعلومات بالنسبة لأسواق العالم هو تقارب هذه الأسواق بشكل كبير ، وتغيير شكل الملكيات، وتشجيع الاندماجات بين الشركات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في محاولة منها مواجهة التحديات التي يعكسها التغير السريع في تكنولوجيا الحاسب وتناقص قيمة المعلومات بمرور الزمن.

4- **عالمية الجودة:** ترتب عن ازدياد المنافسة العالمية ظهور ما يعرف بمتطلبات الجودة، و ذلك من أجل توجيه التجارة العالمية على نحو يحافظ على ارتفاع مستوى ما يتداول فيها، و بنشوء الجودة العالمية أصبحت كل شهادات الجودة الممنوحة من منظمات عالمية للتوحيد القياسي بمثابة جواز مرور دولي للتجارة العالمية، وبالتالي أصبح بمقدور الدول الأعضاء في المنظمة أن تحد من دخول السلع و الخدمات المتدنية الجودة إلى أسواقها دون أن يتعارض ذلك مع وثيقة المنظمة.

5- **التكتلات الاقتصادية والإنتاج نحو الإندماج:** ما يميز الساحة العالمية الآن هو توجه العديد من الدول للدخول في اتفاقيات اقتصادية وتكتلات لزيادة القوة التنافسية لهذه الدول، فالسوق الأوروبية الموحدة وقيامها أغرى العديد من الدول للدخول في تكتلات لمواجهة الكيانات الاقتصادية الأخرى، كما تميز عالم الأعمال بزيادة التركيز على الإندماج، الاستحواذ والتحالف، وقد يعكس هذا الاتجاه الرغبة في زيادة الموقف التنافسي للمؤسسات عن طريق تجميع الموارد و تبادل التكنولوجيا لزيادة الفعالية والوصول إلى تحقيق أرباح أكبر

6- **الخصخصة :** والتي تعني أن الإطار العام لمسيرة الإقتصاد العالمي في القرن الواحد والعشرين هو نظام شبه واحد قائم على عمل آليات السوق وفعاليات جهاز الثمن و تفاعل قوى العرض و الطلب.

7- **التنمية المستدامة:** لقد أصبح التلوث من أخطر التحديات التي تواجه الشركات، إذ أصبح لزاما عليها ترشيد استخدامها للموارد، و وضع استراتيجيات خاصة لحماية البيئة من المخلفات الإنتاجية، واستخدام الموارد غير الضارة بصحة الأفراد، و كذا الحد من استعمال المركبات والألوان الصناعية إضافة إلى إعادة تدوير واستخدام المنتجات والمخلفات في الإنتاج من أجل تفادي تراكم النفايات والبقايا التي ثبت علميا أنها تؤثر على البيئة

### المحور الثاني : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية

لقد أصبح مفهوم التنمية العنوان البارز للكثير من السياسات و الخطط على مختلف الأصعدة و هذا على اعتبارها احد مقومات الاستقرار المجتمعي .

ومما لا شك فيه أن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دور محوري في الدفع بعجلة التنمية ، و من هذا المنطلق سنركز في هذا المحور على الدور التنموي لهذه المؤسسات.

### أولا :الإطار المفاهيمي للتنمية

#### 1- تعريف التنمية

تعرف التنمية على أنها عملية مجتمعية واعية على أساس الجهود المبذولة لتخفيف الفقر و تحقيق العدالة و توفير فرص العمل في

اقتصاد نام<sup>11</sup> .

و بالتالي فالتنمية تشمل جوانب اقتصادية و اجتماعية و سياسية و ثقافية، أي أن التنمية عملية حضارية شاملة يختلف مفهومها في الدول النامية عن مفهوم النمو في الدول المتقدمة، ففي الدول النامية تعني التنمية تغييرا جذريا في أوضاع و مجالات مختلفة، أما في الدول المتقدمة فان مفهوم النمو يتغير في الأوضاع القائمة و التي لا تكون مختلفة<sup>12</sup>.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف التنمية بأنها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل و متواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي و تحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة و تحسين نوعية الحياة و تغيير هيكل في الإنتاج مما يعني أن التنمية هي عملية متعددة الأبعاد تتضمن تغيرات جوهرية في الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية و السياسية.

## 2-أنواع التنمية

أصبحت مشكلة التنمية القضية الأساسية التي تواجه حكومات مختلف البلدان و بالتالي فان القدرة على مواجهتها يعد معيارا اساسيا للحكم على مدى نجاح السياسات الحكومية.

و بالتالي فالتنمية تشمل جوانب اقتصادية و اجتماعية و سياسية و ثقافية يمكن تعريفها كما يلي :

**1-2 التنمية الاقتصادية:** هي عملية تستخدم الدولة بموجها مواردها المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي يؤدي إلى زيادة مطردة في دخلها القومي و في نصيب الفرد من السلع و الخدمات، و تتطلب هذه التنمية التغلب تدريجيا على المعوقات الاقتصادية و توافر رؤوس الأموال و الخبرة الفنية و التكنولوجيا. ومن بين أهم آثار هذه التنمية انها تربي الفرد على حب العمل و خدمة المجتمع .

**2-2 التنمية الاجتماعية:** هي الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية و الهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، و ذلك بزيادة القدرة على استغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية و الرفاهية لأفراد المجتمع بمعدل يفوق معدل النمو الطبيعي .

**2-3 التنمية السياسية:** هي دراسة التنظيم الرسمي للحكومة و الإدارة المركزية و المحلية و دراسة المشكلات التطبيقية في التنظيم و الإجراءات بغية تحقيق التكامل بين القضايا الوصفية و التقييمية و هي التي خلقت نظاما لإدارة الدولة و الإشراف على مرافقتها و أرست قواعد لمحاسبة المسؤولين.

**2-4 التنمية الثقافية:** هي التغير الذي يحدث في الجوانب المادية و غير المادية للثقافة بما في ذلك العلوم و الفنون و الفلسفة و التكنولوجيا و الأذواق الخاصة بالمأكل و المشرب و اللغة بالإضافة إلى التغيرات التي تحدث في بنية المجتمع و وظائفه.

وهي التي تجعل الفرد يقرأ و يطلع و يتابع ما يجري في مجتمعه و في غيره من المجتمعات من إنتاج فكري و حوادث و أخبار<sup>13</sup>.

**2-5 التنمية البيئية:** إن التنمية البيئية أصبحت محور اهتمام العالم بأسره نظرا لان البيئة تمثل أهم عناصر التنمية و تتطلب وجود برامج و مخططات تسمح بالحفاظ على الثروات الطبيعية و حمايتها بشكل يؤمن من بقائها واستمرار منافعها للحياة البشرية، من هذا نرى أن تحقيق الغاية المثلى للتنمية البيئية تأتي عن طريق الحفاظ على استمرارية الثروات التي تؤمن حياة الإنسان، كما يمكن أن تحقق من معدلات التنمية في المجتمع وفقا لنموذج أمثل تتلخص ملامحه فيما يلي:

- أن الإنسان في حالة تفاعل مع البيئة التي يعيش فيها.
- أن الجوانب البيئية و المجتمعية يجب أن تأخذ في الاعتبار بنفس الأهمية التي تأخذ فيها الجوانب الاقتصادية.
- استغلال موارد المجتمع أحسن استغلال دون التسبب أو الإفراط في استعمالها.
- الاعتماد على الأسلوب التخطيطي في كل عملية من عمليات التنمية و على كافة المستويات القومية و المحلية

## ثانيا : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية من الجانب الاقتصادي

يريز دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال :

- 1- **المساهمة في زيادة الناتج القومي:** حيث تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق مشاركة جميع شرائح المجتمع من خلال عمليتي الادخار والاستثمار بتوجيه المدخرات الصغيرة نحو الاستثمار وتعبئة رؤوس الأموال التي كانت من الممكن أن توجه نحو الاستهلاك، وهذا يعني زيادة المدخرات والاستثمارات بالتالي زيادة الناتج الوطني.
  - 2- **قيامها بدور الصناعات المغذية أو المكملة للصناعات الكبيرة:** عند مستويات معينة من الإنتاجية، من خلال كونها مصدر لتزويد الصناعات الكبيرة ببعض احتياجاتها كذلك الرافد الذي تصب فيه الصناعات الكبيرة منتجتها وبهذا تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذا تم توجيهها للعمل كفروع ثانوية للصناعات الكبيرة، بما يعزز حالة التكامل الصناعي بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم وتنوع وتوسيع هيكل الإنتاج فضلا عن أن هذه المؤسسات هي بذور أساسية للمؤسسات الكبيرة.
  - 3- **وسيلة لاستثمار المواد الأولية المحلية:** سواء كانت خامات غير مستثمرة أو سلعا نصف مصنعة، مما يجعلها وسيلة هامة لتشجيع ودعم الإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي على حد سواء عند اعتمادها على مدخلات الإنتاج المحلية بما فيها الآلات المصنعة محليا فضلا عن دورها في تنمية وحماية الصناعات التقليدية التي أصبحت تلقى رواجاً لدى شعوب العالم<sup>14</sup>.
  - 4- **دورها الايجابي في تنمية الصادرات:** تعاني معظم الدول النامية من وجود عجز في الميزان التجاري، ويمكنها أن تواجه هذا العجز عن طريق زيادة حجم الصادرات وخفض الواردات وذلك من خلال توفير سلع تصديرية قادرة على المنافسة أو توفير سلع تحل محل السلع المستوردة<sup>15</sup>.
- أما الجزائر فقامت برسم إستراتيجية شاملة لتنمية الصادرات خارج المحروقات تستهدف رفع نسبة الصادرات الوطنية خارج البترول وهذا من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المؤسسات الوطنية ككل، بما يجعلها قادرة على إقتحام الأسواق الدولية، حيث بدأ طرح عدد من الإجراءات بمراحل تصب جلها في بناء اقتصاد خارج البترول<sup>16</sup>.
- 5- **تخفيض كلفة العمل:** تفهم هنا من زاوية صيانة وإعادة إنتاج قوة العمل لذلك تدرج ضمن تكلفة العمل النفقات الاجتماعية التي تخصصها المؤسسة لعمالها (نقل، مطعم، تسليية) والتي تنتقل إلى تكلفة الإنتاج، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها مجالا يصعب على العمال التنظيم داخله فهم يقبلون بشروط أقل، مقارنة بالمؤسسات الكبرى، من حيث مستوى الأجور والنفقات الاجتماعية.
  - 6- **إستخدام الموارد المحلية:** تساعد هذه الصناعات في استغلال الموارد المحلية التي ما كانت لتستغل وتترك عاطلة، فمن المعروف أن طلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على رأس المال هو طلب محدود، فمن ثم فإن المدخرات القليلة لدى الأفراد والعائلات قد تصبح كافية لإقامة مشروع من هذه المشروعات المفيدة بدلا من ترك هذه الأموال عاطلة كما تقوم باستغلال المواد الأولية الموجودة في مناطق معينة وكذلك تصنيع المنتجات الثانوية المختلفة من المصانع الكبيرة، كما تقوم باسترجاع النفايات والفضلات الناتجة عن الاستهلاك النهائي للسلع فمثل هذه المسترجعات تكون كمادة أولية تفيد في عملية الإنتاج وتعتبر كإقتصاد صرف الأموال.
  - 7- **تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد:** تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد لأنها تعتمد على رؤوس الأموال الوطنية ومدخرات صغار المدخرين للاستثمار، ومن ثم فإنها تعد من الوسائل التي ترفع من مستوى مشاركة أفراد المجتمع في التنمية وتساعد في إعداد الوطنيين الصناعيين وتكوين مجتمع صناعي.
  - 8- **تعد مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة:** من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة كما تعطي الفرصة للاستفادة من تحول الاقتصاد الغير رسمي في الجزائر إلى اقتصاد رسمي وخاصة في الاقتصاديات المحلية التي تقع ضمن الحدود.

## ثالثا : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية من الجانب الاجتماعي

إن الأهمية الاجتماعية التي اكتسبتها المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال مساهمتها في الارتقاء بمعدلات التنمية الاجتماعية في الجزائر لا تقل أهمية على الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية و هو الأمر الذي دفع العديد من الدول و التي من بينها الجزائر إلى الاهتمام بهذه المؤسسات من خلال إنشاء هياكل مؤسساتية للتخطيط والإشراف، ووضع برامج تنموية ولا شك أن الوقوف عند الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة فاعلة في التنمية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة، يجعلنا نبين دورها التنموي الصعبد الاجتماعي من خلال ما يلي:

1- توفير مناصب عمل : تعاني معظم البلاد النامية التي تتصف بالنمو السريع للسكان والقوى العاملة من مشكلة البطالة بكل أنواعها، فلم يعد حتى القطاع الزراعي والخدمات قادراً على استيعاب قدر كبير من قوة العمل، وأصبح توظيف الأعداد الكبيرة من العمالة غير المدربة عادة في أعمال منتجة يمثل مشكلة حقيقية في هذه البلاد.

كما أن هناك شبه إجماع بين الاقتصاديين على عدم قدرة المؤسسات الكبيرة الحديثة على توفير فرص عمل كافية لامتناس البطالة المنتشرة سواء في المجتمعات النامية أو المتقدمة، على حد سواء، أو استيعاب الأعداد المتزايدة من العمالة والتي تضاف كل عام إلى القوة العاملة، ومن هنا ظهرت أهمية الاستثمار في المؤسسة المصغرة في توفير فرص عمل، والحد من مشكلة البطالة.

وتحظى هذه القضية باهتمام بالغ في معظم الدول النامية التي تتصف بالنمو السكاني السريع، إذ لم يعد القطاع الزراعي و الخدمي قادرين على امتصاص قدر كبير من قوة العمل، وأصبح توظيف هذه الأعداد الهائلة غير المدربة، في ظل قدرة رأس المال في أعمال منتجة يمثل مشكلة حقيقية في هذه البلدان، وهنا يبرز دور الاستثمار في المؤسسات المصغرة لتوفير فرص عمل منتجة في ظل تكاليف رأس المال منخفضة نسبياً<sup>17</sup>.

2- الحد من ظاهرة هجرة الأدمغة: تلعب هذه المؤسسات دورا جد حساس في مجال الحد من هجرة الأدمغة إلى الخارج عن طريق توفير المناخ الملائم المكاني والمالي والثقافي من أجل الاستفادة من خبراتهم وابتكاراتهم للارتقاء بالمستوى الفكري الجزائري

3- رفع مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي: إن تدعيم دور المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة والصناعات الريفية خاصة والتي يتم ممارستها في القرى والأقاليم المختلفة يساعد على رفع نسبة مشاركة الإناث في الأنشطة المختلفة التي تتطلب عمالة نسائية مثل المشغولات والملابس المطرزة والنسيج، حيث يساعد هذا على استغلال طاقتهن والاستفادة من أوقات فراغهن وزيادة دخلهن ورفع مستوى معيشتهن ومن ثم يتحقق الاستغلال الأمثل للقوى العاملة من النساء ويدعم مشاركتهن في النشاط الاقتصادي ويجد من بطالتهن وتشير الدراسات إلى أن مساهمة المرأة في هذا القطاع تعد فعالة.

4- تساهم في ترسيخ الفكر المقولاني: حيث تساعد على تطوير أفراد المجتمع والانتقال بهم إلى درجة الاعتماد على الذات و ذلك بدلا من الاعتماد على الآخرين، حيث تساعد هذه المنشآت في ظهور التشغيل الذاتي وتناميته، وتطور إبداعات الفرد بعيدا عن التزامه بأنظمة مقيدة وتعليمات تحد من إمكانية اعتماد الموظف على أجر أو راتب، وبالتالي تساهم في تطور مفهوم الريادة في المجتمع وترسيخ قيم الريادة لدى الأفراد وإبعادهم عن الأفكار والركود إلى الوظيفة

5- دورها في محاربة الفقر وتنمية المناطق الأقل حضا في النمو والتنمية: إن المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة يمكن اعتبارها آلية فعالة لمكافحة الفقر والعوز من خلال وصولها إلى صغار المستثمرين من الرجال والنساء وسعة انتشارها خاصة في الأقاليم النائية الأقل حظا في النمو أو الأكثر احتياجا للتنمية الأمر الذي يؤهل هذه الأقاليم إلى فرص أكبر في التنمية والتطوير من خلال إنعاشها بهذه المشاريع فضلا عن احتوائها الآثار الاجتماعية السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في كثير من الدول خاصة بعد أن تصدرت هذه

القضية منذ بداية عقد التسعينات سلم أولويات الحكومات ومؤسسات التمويل الدولية.

6- الحد من ظاهرة النزوح الريفي: حيث تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا هامًا في تقليل مخاطر وعواقب الهجرة من المناطق الأقل نموًا إلى المناطق الأكثر نموًا في الدولة نفسها، بل إن هذه المؤسسات ربما تعتبر أداة فعالة في تحقيق نوع من الهجرة العكسية الهادفة إلى تحقيق التنمية المتوازنة.

7- المساهمة في تنمية المواهب والابتكارات: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المجالات الخصبه لتعزيز تشجيع المواهب والأفكار الجديدة، وفرصة للإبداع والابتكار لأصحاب المبادرات الفذة والتميزة من رواد الأعمال ذوي الكفاءة والطموح والنشاط من خلال توظيف مهاراتهم وقدراتهم الفنية وخبراتهم العملية والعلمية لخدمة مشاريعهم<sup>18</sup>.

8- الاستثمار في المؤسسات أساسى للتنوع الثقافى فى الاقتصاد: يهتم بعض العلماء بدور آخر غير ظاهري للاستثمار فى المؤسسات الصغيرة وهو دورها فى تعزيز التنوع الثقافى والحفاظ عليه، فإذا أخذنا مثلاً على ذلك الجالية الجزائرية التى تعيش فى فرنسا فى شهر رمضان تقوم الجالية بإقامة أفراد منها أعمالاً صغيرة تخدم الحاجة الخاصة للجالية، كإقامة مطعم عربى أو متجر لمواد يحتاجها العرب كتحضير حلويات شهر رمضان ومن ثم توفر لهم فرصة الحفاظ على تراثهم وتقاليدهم وهويتهم الثقافية.

#### رابعا : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فى تحقيق التنمية من الجانب البيئى و التكنولوجى

بعدها كان دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة يقتصر على تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية أصبح وفى ظل متطلبات تحقيق التنمية المستدامة الشاملة والمتوازنة يعمل على خلق توليفة اقتصادية اجتماعية بيئية تكنولوجية يتم من خلالها تحقيق التنمية المستدامة، حيث نجد أن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة أصبحت تحتل أهمية كبيرة وتلعب دور جد محوري فى المساهمة فى رفع الوعي البيئى للمجتمع الجزائرى من خلال احتواء برامج تدريبية تقوم بتدريب العمال على المسؤوليات البيئية لكون الميزة التى تميز هذه المؤسسات تجعل مهمتها فى مصادقة البيئة أمر غير معقد حيث أن بساطة تركيبها تجعل عملية جمع وتدوير القمامات والمخلفات والنفايات أمر سهل مقارنة بالمؤسسات الكبيرة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تهدف إلى نشر المفاهيم الإدارية والقيم الصناعية الحديثة مثل: إدارة الوقت، الجودة العالية، الإبداع والابتكار، الكفاءة، الفعالية بسبب إمكانية التواصل بين أعضائها وسهولة تداول المعلومات والأفكار وهذا ما يجعلها محطة الإبداع والابتكار<sup>20</sup>.

كما أن هذه المؤسسات تعتبر أحد أهم آليات التطور التكنولوجى، من حيث قدرتها الفائقة على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بما يخدم المتطلبات الاقتصادية والبيئية فى نفس الوقت بشكل أسرع وبتكلفة أقل كثيرا عن الشركات الضخمة ذات الاستثمارات العالية، كما تساهم المؤسسات الصغيرة فى تنشيط استخدام الخامات المحلية بشكل رشيد وعقلاني وإعادة استخدام الكثير من بواقي عمليات الإنتاج وفائد التشغيل وهذا مما يعطى الفرصة لتقليل معدلات النفايات والبقايا التى تؤثر على المحيط، وتساهم أيضاً فى تطوير استخدام التكنولوجيات المحلية ورفع مستواها عبر الاحتكاك بالأسواق الخارجية وقوانين الجودة، وتحافظ بذلك على الهوية المحلية فى تنشيط ودعم الصناعات والمؤسسات ذات الطبيعة المرتبطة بالبيئة المحلية.

### خامسا : دور المؤسسات الصغيرة و المصغرة في تحقيق التنمية من الجانب السياسي و الثقافي

إضافة إلى مساهمتها في المجال الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة أدوار تلعبها في المجال السياسي والثقافي و يمكن الإشارة إلى بعض منها فيما يلي :

- 1- **الحد من التبعية الاقتصادية للدول الأجنبية:** إن النضال من أجل التحرر السياسي قد تحقق في معظم الدول التي بادرت بالمقاومة إلا أنها لا زالت تابعة اقتصاديا للدول التي استعمرتها وذلك نتيجة السيطرة عليها من طرف بعض المصالح الأجنبية وحتى بإحتياج هذه الدول المستقلة إلى خبرات وتكنولوجيات الدول المستعمرة لذلك فإن إنشاء وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن ينتج لنا خبرات وتكنولوجيات نستفيد منها والاستغناء عن الخبرات الأجنبية.
- 2- **إستغلال الطاقات الشبانية لدفع عجلة التنمية:** إن الدول والحكومات التي لها نية إستغلال طاقات شبانها والاستفادة لأجل دفع عجلة التقدم، تعتمد أو تركز في ذلك على المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة ، كونها أفضل وسيلة لتجنب هدر الطاقات البشرية الشبانية وهجرتها.
- 3- **المحافظة على التراث الثقافي:** للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القدرة على المحافظة على التراث الثقافي الذي يمثل الرمز والهوية الوطنية وذلك بتشجيع ومد يد العون لهذا النوع من المؤسسات المتخصصة في هذا المجال الثقافي ومرافقتها.
- 4- **العمل على توفير الأمن الغذائي والتقليل من فاتورة الاستيراد:** تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى حد كبير في مبادئ الأمن الغذائي و كفاية الغذاء لأجل تحقيق القول " نأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع "، وهذا ما ينتج عنه الاستقرار السياسي<sup>21</sup>.

### خاتمة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من العراقيل التي تعيق عملها وفي مقدمتها مشكل التمويل، المشاكل الإدارية والمشاكل القانونية، بالإضافة إلى التحديات الكبيرة التي تواجهها خاصة أمام التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي.

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا تنمويا هاما على عدة أصعدة:

- **فعلي الصعيد الاقتصادي** تقوم بزيادة الناتج القومي ، تشجع على المناولة الصناعية ، تنمي الصادرات، تخفض كلفة العمل وتستخدم الموارد المحلية.
- **أما على الصعيد الاجتماعي** فيتمثل دورها في خلق فرص عمل جديدة، الحد من ظاهرة هجرة الأدمغة، رفع مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي، تساهم في ترسيخ الفكر المقاو، محاربة الفقر وتنمية المناطق الأقل حظا في النمو والتنمية والحد من ظاهرة النزوح الريفي
- **أما على الصعيد البيئي و التكنولوجي** فلها دور جد محوري في المساهمة في رفع الوعي البيئي للمجتمع الجزائري لكون الميزة التي تميز هذه المؤسسات تجعل مهمتها في مصادقة البيئة أمر غير معقد ، كما أن هذه المؤسسات تعتبر أحد أهم آليات التطور التكنولوجي، من حيث قدرتها الفائقة على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بما يخدم المتطلبات الاقتصادية والبيئية في نفس الوقت بشكل أسرع وبتكلفة أقل كثيرا عن الشركات الضخمة ذات الاستثمارات العالية.

• أما على الصعيد الثقافي والسياسي فهي تعمل على الحد من التبعية الاقتصادية للدول الأجنبية، إستغلال الطاقات الشبانية لدفع عجلة التنمية، محافظة على التراث الثقافي وتوفير الأمن الغذائي.

ومنه يبقى لزاما على الدولة مرافقة و تأهيل هذا النوع من المؤسسات لتخطي العراقيل التي تواجهها و هذا لتعزيز دورها التنموي باعتبارها أهم مصدر للتنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية التي تشهدها البلاد .

### قائمة المراجع المعتمدة

- 1- المادة 5 من القانون 02/17 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 02 : المؤرخة في 2017/01/11 ص ص: 5-6.
- 2- الطيب لجيلح، حنان شريط، الحوافز الضريبية و دورها في دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الثالث حول:الجاذبية الضريبية و دورها في دعم قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر، جامعة ام البواقي 1-2 ديسمبر 2015 ،ص: 5 .
- 3- احلام منصور و اسيا بن عمر، واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و سبل دعمها، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،جامعة الوادي ، 6-7 ديسمبر 2017، ص:5.
- 4- فتحي السيد عبده أو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة 2004 ،ص ص: 85 86.
- 5- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، من اجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرة و المتوسطة في الجزائر ، جوان 2002 ، ص 58.
- 6- صالح صالح، أساليب تنمية المشروعات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير العدد 2004/3 ص: 14.
- 7- Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat: Actes des assises nationales de la PME, janvier 2004, pp 46-47
- 8- عباسية تونس، مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و دورها في تفعيل التنمية المستدامة ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي متطلبات تأهيل الاقتصاد الجزائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ،جامعة تبسة 6-7 نوفمبر 2013 ص:14.
- 9- عماري عمار، مداخلة بعنوان بعض الملاحظات عن واقع الإدارة العمومية في الجزائر وسبل إصلاحها للاندماج إيجابيا في الحركة العالمية، الملتقى العلمي الدولي الأول: أهمية الشفافية في نجاعة الأداء للاندماج في الاقتصاد العالمي، الأوراسي الجزائر 2003، ص 2 .
- 10- محمد الناصر حميداتو و بقاص صافية، التحديات و الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،جامعة الوادي ، 6-7 ديسمبر 2017، ص ص: 9-11.
- 11- وليد الجيوسي، أسس التنمية الاقتصادية ،دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 1، 2009، ص ص: 3-4.
- 12- حربي محمد موسى عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرمل، عمان، الطبعة الأولى، 1993، ص 49.
- 13- إبراهيم حسين العسل، التنمية في الفكر الإسلامي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2006 ،ص ص 29-31.
- 14- الأخضر بين عمر، علي بالموشي، “ معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 5-6/5/2013، ص 7.
- 15- فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005 ص 71.
- 16- بوسهمين أحمد، الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26 ، العدد الأول،

2010، ص 218.

17 المرجع اعلاه، ص 212.

18الأخضر بين عمر، علي باللموشي، مرجع سبق ذكره، ص7.

19 يوسهمين أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 221-223.

20 فريد راغب النجار، إدارة المشروعات والأعمال صغيرة الحجم، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص ص 9-10.

21 رايح زرقاني، أبعاد واتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014، ص 105.